

# المضبطة

دور الانعقاد العادي الأول  
الفصل التشريعي الخامس

مضبطة الجلسة العادية الثالثة  
الثلاثاء ١٨/٤/١٤٤٠هـ - ٢٥/١٢/٢٠١٨م  
إعداد: قسم المضبطة والطباعة  
إدارة شؤون اللجان والجلسات

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١. تلاوة أسماء المعتذرين:	
- وقد اعتذر عن عدم حضور الجلسة سعادة النائب عبدالله خليفة الذواوي.	١٩
٢. التصديق على مضابط الجلسات:	
- تم التصديق على مضبطة الجلسة العادية الأولى دون تعديل.	٢٠
- تم التصديق على مضبطة الجلسة العادية الثانية دون تعديل.	٢٠
٣. الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة:	
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.	٢٠
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى،	

التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

٢٠

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٠

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥ م بشأن السجل التجاري، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٠

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٠

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم

(٥٤) لسنة ٢٠١٨ م بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢١

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢١

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢١

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢١

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم

- (٥٨) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ م بشأن قواعد التسجيل والسلامة الخاصة بالسفن الصغيرة، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. ٢١
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. ٢١
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والإفتاء القانوني، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية. ٢١
- تم إخطار المجلس.
- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (١٦) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. ٢٢

- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام، الصادر بالمرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٢

- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٣

- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٧م، بشأن استخدام التقنيات الطبية المساعدة على التلقيح الاصطناعي والإخصاب، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٣

- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة

المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

٢٤

- قرر المجلس الموافقة على إحالة المشاريع بقوانين إلى  
اللجان المختصة.

٢٤

٤. عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس  
التالية:

- تمت الموافقة على قوائم ترشيح عضوية لجان المجلس  
الدائمة كالآتي:

- أولاً: أعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وهم  
أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب السيد فلاح هاشم  
فلاح، سعادة النائب باسم سلمان المالكي، سعادة النائب علي  
ماجد النعيمي، سعادة النائب عيسى علي القاضي، سعادة  
النائب فاضل عباس السواد، سعادة النائب محمد عيسى  
العباسي، سعادة النائب هشام أحمد العشير، سعادة  
النائب يوسف زين العابدين زينل.

٢٥

- ثانياً: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، وهم أصحاب  
السعادة النواب: سعادة النائب أحمد صباح السلوم، سعادة  
النائب أحمد محمد العامر، سعادة النائب زينب عبدالأمير  
خليل، سعادة النائب عبدالله إبراهيم الدوسري، سعادة  
النائب علي محمد إسحاق، سعادة النائب عيسى عبدالجبار  
الكوهجي، سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي، سعادة  
النائب محمود مكي البحراني.

٢٥

- ثالثاً: لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وهم أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب بدر سعود الدوسري، سعادة النائب عبدالله خليفة الذوايدي، سعادة النائب عمار أحمد البناي، سعادة النائب عيسى يوسف الدوسري، سعادة النائب غازي فيصل آل رحمة، سعادة النائب محمد إبراهيم السيسي البوعينين، سعادة النائب يوسف أحمد الذوايدي.

٢٦

- رابعاً: لجنة الخدمات، وهم أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي، سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري، سعادة النائب سوسن محمد كمال، سعادة النائب عمار حسين عباس، سعادة النائب عمار سامي قمبر، سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم، سعادة النائب ممدوح عباس الصالح.

٢٦

- خامساً: لجنة المرافق العامة والبيئة، وهم أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب أحمد يوسف الدمستاني، سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي، سعادة النائب خالد صالح بوعنق، سعادة النائب عادل عبدالرحمن العسومي، سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب، سعادة النائب فاطمة عباس قاسم، سعادة النائب محمد خليفة بوحمود.

٢٧

٥. عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين.

- تمت الموافقة على أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين، وهم أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب



بدر سعود الدوسري، سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي،  
سعادة النائب فاطمة عباس قاسم، سعادة النائب هشام  
أحمد العشري.

٢٧

- بند ما يستجد من أعمال:

- طلب إصدار بيان إشادة بتوجهات جلالة الملك المفدى  
الأجهزة التنفيذية لمراجعة آليات تطبيق القيمة المضافة  
بالفترة التجريبية، المقدم من أصحاب السعادة النواب: حمد  
أحمد الكوهجي، عمار سامي قمبر، غازي فيصل آل رحمة،  
فاطمة عباس قاسم، علي ماجد النعيمي، هشام أحمد  
العشري، زينب عبدالأمير خليل، محمد عيسى العباسي، عمار  
أحمد البناي، كلثم عبدالكريم الحايكي، عيسى عبدالجبار  
الكوهجي، عيسى يوسف الدوسري، أحمد يوسف الأنصاري،  
أحمد صباح السلوم، عيسى علي القاضي، علي محمد  
إسحاق، ممدوح عباس الصالح، عبدالله إبراهيم الدوسري.

٢٨

- قرر المجلس الموافقة على إدراج الطلب وإصدار البيان.

٢٨

- الاقتراح برغبة (بصفة مستعجلة) بشأن تأجيل تطبيق  
ضريبة القيمة المضافة لمدة سنة واحدة، المقدم من أصحاب  
السعادة النواب: إبراهيم خالد النفيعي، باسم سلمان المالكي،  
خالد صالح بو عنق، محمد عيسى العباسي، زينب عبدالأمير  
خليل.

٢٨

- قرر المجلس الموافقة على الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة  
وإحالة إلى الحكومة.

٥١

- الاقتراح برغبة (بصفة مستعجلة) بوقف قرار منع مراكب الصيد (البوانيش) من الإبحار وصيد الروبيان، المقدم من أصحاب السعادة النواب: فاضل عباس السواد، عمار حسين عباس، هشام أحمد العشيري، علي محمد إسحاق، غازي فيصل آل رحمة.

٥٤

- قرر المجلس الموافقة على الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة وإحالة إلى الحكومة.

٦٤

## فهرس الأقسـوال

الرقم	الاسم	الصفحات
١.	الرئيس	١٩, ٢٠, ٢٢, ٢٣, ٢٤, ٢٥, ٢٦, ٢٧, ٢٨, ٢٩, ٣٠, ٣١, ٣٢, ٣٣, ٣٤, ٣٥, ٣٦, ٣٧, ٣٨, ٣٩, ٤٠, ٤١, ٤٢, ٤٣, ٤٤, ٤٥, ٤٦, ٤٨, ٤٩, ٥٠, ٥١, ٥٢, ٥٣, ٥٤, ٥٥, ٥٧, ٥٩, ٦٠, ٦١, ٦٢, ٦٣, ٦٤
٢.	وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب	٣٢, ٤٠, ٤٥, ٤٩, ٥٠, ٥١, ٥٥, ٥٩
٣.	النائب إبراهيم خالد النفيعي	٣١, ٥١
٤.	النائب باسم سلمان المالكي	٣٨, ٤٣, ٤٦
٥.	النائب خالد صالح بوعنق	٣٣, ٣٤, ٣٥, ٤٠, ٤١, ٤٢, ٤٣
٦.	النائب زينب عبدالأمير خليل	٣٦
٧.	النائب عبدالنبي سلمان أحمد	٤٤, ٤٥, ٦١
٨.	النائب علي محمد إسحاق	٣١, ٥٨
٩.	النائب عمار سامي قمبر	٤٨

١٠. النائب عيسى علي القاضي ..... ٢٤ , ٣٩ , ٤٤ , ٤٧
١١. النائب غازي فيصل آل رحمة ..... ٥٩
١٢. النائب فاضل عباس السواد ..... ٥٤ , ٦٠ , ٦١
١٣. النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين ..... ٦٣
١٤. النائب محمد عيسى العباسي ..... ٣٠ , ٣٥ , ٣٦ , ٣٧ , ٥٣
١٥. النائب هشام أحمد العشيري ..... ٤٨ , ٤٩ , ٥٠ , ٥١ , ٥٢ , ٥٧
١٦. الأمين العام للمجلس ..... ٢٠ , ٢٢ , ٢٣ , ٢٤ , ٢٥ , ٢٦ , ٢٧ ,  
٥٤ , ٢٨
١٧. رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس ..... ٢٤ , ٢٩ , ٤١ , ٤٢ , ٥٢ , ٥٣ , ٦٠

## جدول أعمال الجلسة العادية الثالثة

### دور الانعقاد السنوي العادي الأول

#### الفصل التشريعي الخامس

الثلاثاء ١٨ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م الساعة ٩,٣٠ صباحاً

البند الأول: تلاوة أسماء المعتذرين.

البند الثاني: التصديق على مضابط الجلسات:

(١) مضبطة الجلسة العادية الأولى.

(٢) مضبطة الجلسة العادية الثانية.

البند الثالث: الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة:

(١) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

(٢) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

(٣) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم

بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٤) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥م بشأن السجل التجاري، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٥) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٦) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٨م بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٧) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨م بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٨) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨م بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٩) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى

لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٠) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بشأن قواعد التسجيل والسلامة الخاصة بالسفن الصغيرة، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١١) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٢) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والإفتاء القانوني، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

١٣) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (١٦) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٤) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام، الصادر بالمرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٥) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن

تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٦) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٧م، بشأن استخدام التقنيات الطبية المساعدة على التلقيح الاصطناعي والإخصاب، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٧) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

البند الرابع: عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس التالية:

- ١) لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- ٢) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
- ٣) لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.
- ٤) لجنة الخدمات.
- ٥) لجنة المرافق العامة والبيئة.

ملاحظة: (ستجرى انتخابات رؤساء اللجان ونوابهم بعد انتهاء الجلسة مباشرة).

البند الخامس: عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين.

بند ما يستجد من أعمال:



مضبطة الجلسة العادية الثالثة  
دور الانعقاد السنوي العادي الأول  
الفصل التشريعي الخامس

الرقم: العادية (٣)

التاريخ: ١٨ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م

إنه في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق للخامس والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠١٨م، عقدت الجلسة العادية الثالثة لمجلس النواب من دور الانعقاد السنوي العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس بالقاعة الكبرى للاجتماعات بمقر المجلس بالقضيبية، وذلك برئاسة معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيس مجلس النواب، وحضور أصحاب السعادة النواب:-

١. سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي
٢. سعادة النائب أحمد صباح السلوم
٣. سعادة النائب أحمد محمد العامر
٤. سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري
٥. سعادة النائب أحمد يوسف الدمستاني
٦. سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح
٧. سعادة النائب باسم سلمان المالكي
٨. سعادة النائب بدر سعود الدوسري
٩. سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي
١٠. سعادة النائب خالد صالح بوعنق
١١. سعادة النائب زينب عبدالأمير خليل

١٢. سعادة النائب سوسن محمد كمال
١٣. سعادة النائب عادل عبدالرحمن العسومي
١٤. سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب
١٥. سعادة النائب عبدالله إبراهيم الدوسري
١٦. سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد
١٧. سعادة النائب علي أحمد زايد
١٨. سعادة النائب علي ماجد النعيمي
١٩. سعادة النائب علي محمد إسحاق
٢٠. سعادة النائب عمار أحمد البناي
٢١. سعادة النائب عمار حسين عباس
٢٢. سعادة النائب عمار سامي قمبر
٢٣. سعادة النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي
٢٤. سعادة النائب عيسى علي القاضي
٢٥. سعادة النائب عيسى يوسف الدوسري
٢٦. سعادة النائب غازي فيصل آل رحمة
٢٧. سعادة النائب فاضل عباس السواد
٢٨. سعادة النائب فاطمة عباس قاسم
٢٩. سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي
٣٠. سعادة النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين
٣١. سعادة النائب محمد خليفة بوحمود
٣٢. سعادة النائب محمد عيسى العباسي
٣٣. سعادة النائب محمود مكّي البحراني
٣٤. سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم
٣٥. سعادة النائب ممدوح عباس الصالح
٣٦. سعادة النائب هشام أحمد العشيري
٣٧. سعادة النائب يوسف أحمد الذوادي
٣٨. سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل

وقد مثل الحكومة:

سعادة السيد / غانم بن فضل البوعيين  
وزير شؤون مجلسي  
الشورى والنواب

وحضر الجلسة سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس، والدكتور ياسر صقر الشيراوي الأمين العام المساعد لشؤون اللجان والجلسات والدعم النيابي، والدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس، وعدد من موظفي الأمانة العامة، وقد تفضلت معالي الرئيس بافتتاح الجلسة:

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نفتتح اليوم الثلاثاء الموافق للخامس والعشرين من شهر ديسمبر لسنة ٢٠١٨م أعمال الجلسة العادية الثالثة من دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس. البند (١): تلاوة أسماء الإخوة المعتذرين عن عدم حضور الجلسة: سعادة النائب عبدالله خليفة الذواوي . اسمحو لي قبل أن نبدأ بالبند الذي يليه، أحب أن أهني أنفسنا كمجلس شعب بالقرار الذي اتخذته أو التوجيهات السامية التي اتخذها صاحب الجلالة باسمكم جميعاً إخواني وأخواتي باسمكم جميعاً أتشرف بأن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على صدور توجيهاته السامية للأجهزة التنفيذية المختصة إلى مراجعة آليات تطبيق القيمة المضافة خلال الفترة التجريبية لانطلاقها وضرورة مراعاة احتياجات المواطنين من خلال الإعفاءات وعدم تحصيلها على السلع والخدمات الأساسية التي تؤثر على دعم المواطنين، ونؤكد نحن في مجلس النواب بأننا نعمل وبكل تعاون فاعل مع الحكومة الموقرة من أجل صالح الوطن والمواطنين. البند (٢): التصديق على مضابط الجلسات، المضبطة الأولى، هل توجد أي ملاحظات على مضبطة الجلسة الأولى؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

إذن يتم التصديق على مضبطة الجلسة الأولى. هل توجد أي ملاحظات على مضبطة الجلسة الثانية؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

إذن نعتد المضبطين الأولى والثانية. سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية. (٢): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية. (٣): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧م، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٤): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥م بشأن السجل التجاري، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٥): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة

٢٠٠١ م، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٦): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٨ م بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٧): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٨): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٩): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (١٠): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ م بشأن قواعد التسجيل والسلامة الخاصة بالسفن الصغيرة، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (١١): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م، التي أحييت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (١٢): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المرسوم بقانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٨ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن

إعادة تنظيم هيئة التشريع والإفتاء القانوني، التي أحيلت مع المرسوم بقانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية. شكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة الأمين العام للمجلس، طبعاً مثلما تفضل سعادة الأمين العام أصحاب السعادة النواب كل هذه الرسائل مع المشروع القانون أحيلت إلى اللجان المختصة لإبداء الملاحظات عليها، ننتقل إلى التالي، سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل..

الأمين العام للمجلس :

البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١٣): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (١٦) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

الرئيس :

شكراً، من هم الموافون على إحالة الرسائل إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكراً، سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١٤): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام، الصادر بالمرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١٥): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١٦): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٧م، بشأن استخدام التقنيات الطبية المساعدة على التلقيح الاصطناعي والإخصاب، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

البند (٣): الرسائل الواردة من الحكومة الموقرة: (١٧): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

النائب عيسى علي القاضي :

معالي الرئيس، نقطة نظام.

الرئيس:

سعادة الأخ النائب عيسى علي القاضي تفضل.

النائب عيسى علي القاضي :

شكرا معالي الرئيس، طبعاً أنا بحسب ما فهمت من الإخوة أعضاء المجلس السابقين وأصحاب السعادة النواب بأن هذا الموضوع قد حول إلى مجلس الشورى ولكن نريد أن نتأكد، هل حول أولم يحول، فقط.

الرئيس :

شكرا، سيفيدنا في ذلك سعادة المستشار. سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس

هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

شكرا معالي الرئيس، هذا الموضوع اقتراح بقانون، هذا البند الأخير وهو تعديل قانون البلديات، اقتراح بقانون تم التصويت عليه في مجلس النواب وأحيل إلى الحكومة الموقرة وفق المادة (٩٢)، الحكومة استخدمت صلاحياتها في الصياغة وأعيد إلى المجلس، لم يحل إلى الشورى



هذا المشروع، ربما سعادتك تتكلم عن مشروع آخر، لكن هذا وصل بعد بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس، فالآن يذهب إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية، ثم يعرض التقرير على مجلسكم الموقر ليقرر ما يراه بشأنه، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة المستشار، إذن أرجو التصويت على موافقتكم لإحالته إلى اللجنة المختصة، تفضلوا، من هم الموافقون على إحالته إلى اللجنة المختصة؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٤): عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس التالية: (١): لجنة الشؤون التشريعية والقانونية: سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح، سعادة النائب باسم سلمان المالكي، سعادة النائب علي ماجد النعيمي، سعادة النائب عيسى علي القاضي، سعادة النائب فاضل عباس السواد، سعادة النائب محمد عيسى العباسي، سعادة النائب هشام أحمد العشيرى، وسعادة النائب يوسف زين العابدين زينل.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على أعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وفقا لقائمة الترشيح المعروضة عليكم من مكتب المجلس؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٤): عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس التالية: (٢): لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: سعادة النائب أحمد صباح السلوم، سعادة النائب أحمد محمد العامر، سعادة النائب زينب عبدالأمير خليل، سعادة

النائب عبدالله إبراهيم الدوسري، سعادة النائب علي محمد إسحاق، سعادة النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي، سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي، وسعادة النائب محمود مكي البحراني.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وفقا لقائمة الترشيح المعروضة على حضراتكم من مكتب المجلس، تصويت لو سمحتم.

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٤): عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس التالية: (٣): لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، سعادة النائب بدر سعود الدوسري، سعادة النائب عبدالله خليفة الذوايدي، سعادة النائب عمار أحمد البناي، سعادة النائب عيسى يوسف الدوسري، سعادة النائب غازي فيصل آل رحمة، سعادة النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين، وسعادة النائب يوسف أحمد الذوايدي.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني وفقا للقائمة التي تفضل بها سعادة الأمين العام والمقترحة من مكتب المجلس؟ تصويت.

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٤): عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية لجان المجلس التالية: (٤): لجنة الخدمات: سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي، سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري، سعادة النائب سوسن محمد كمال، سعادة النائب عمار

حسين عباس، سعادة النائب عمار سامي قمبر، سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم،  
وسعادة النائب ممدوح عباس الصالح.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على الأعضاء المقترحة أسماؤهم للجنة الخدمات وفقا لقائمة  
الترشح المعروضة والمقترحة من مكتب المجلس؟ تصويت.  
(أغلبية موافقة)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٤): عرض قوائم ترشيح أصحاب السعادة النواب لعضوية  
لجان المجلس التالية: (٥): لجنة المرافق العامة والبيئة: سعادة النائب أحمد يوسف  
الدمستاني، سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي، سعادة النائب خالد صالح بوعنق، سعادة  
النائب عادل عبدالرحمن العسومي، سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب، سعادة  
النائب فاطمة عباس قاسم، وسعادة النائب محمد خليفة بوحمود، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على الأعضاء المعروضة أسماؤهم للجنة المرافق العامة والبيئة  
والمقترحة طبعا من مكتب المجلس؟ تفضلوا.

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

شكرا، طبعا ستجرى الانتخابات مباشرة بعد هذا الاجتماع، حددوا أنتم بالانتخاب من  
سيكون الرئيس ومن سيكون نائب الرئيس في اللجان التي أنتم ستكونون أعضاء فيها. ننتقل إذن  
إلى البند الذي يليه، سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل  
بقراءة البند الذي يليه.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٥): عرض قائمة بأسماء أصحاب السعادة النواب للجنة  
التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين، وهم: سعادة النائب بدر سعود الدوسري،

سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي، سعادة النائب فاطمة عباس قاسم، وسعادة النائب هشام أحمد العشيرى، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق المجلس على أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين وفقا لقائمة الترشح المعروضة والمقترحة من مكتب المجلس؟  
(أغلبية موافقة)

الرئيس :

شكرا، عفوا ولكن لنتابع جدول الأعمال وفي بند ما يستجد أي شيء تحب أن تضيفه إن شاء الله سنسمعك، تسلم سعادة النائب. سعادة المستشار السيد راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل بقراءة البند الذي يليه.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، بند ما يستجد من أعمال: تقدم مجموعة من أصحاب السعادة النواب بطلب إصدار بيان إشادة بتوجيهات جلالة الملك المفدى للأجهزة التنفيذية لمراجعة آلية تطبيق القيمة المضافة في الفترة التجريبية، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، هل يوافق مجلسكم على إدراج هذا البند فيما يستجد من أعمال؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن - إن شاء الله - سيكون هذا البيان الذي سيصاغ من قبلكم بالنسبة إلى هذا الموضوع، والإشادة طبعاً بما تفضل وأسعدنا فيه جلالة الملك اليوم صراحة. فننتقل إلى الذي بعده سعادة المستشار السيد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل إذا يوجد شيء في بند ما يستجد من أعمال.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، بند ما يستجد من أعمال: اقتراح برغبة بصفة مستعجلة بشأن تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة لمدة سنة واحدة، المقدم من أصحاب السعادة النواب، وهم: سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي، سعادة النائب باسم سلمان المالكي، سعادة

النائب خالد صالح بو عنق، سعادة النائب محمد عيسى العباسي، وسعادة النائب زينب عبدالأمير خليل، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة الأمين العام، هل تحب أن تفضل سعادة المستشار وتوضح لنا في هذا الموضوع قبل إدراجه؟ هل تريدون أن يوضح لكم قبل؟ لا تحتاجون إلى توضيح؟ ليست هناك مشكلة، سنوضح بعد الإدراج سعادة المستشار. إذن هل توافقون على إدراجه ضمن جدول الأعمال؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

دعونا فقط نستوضح بعض الأمور من سعادة المستشار وبعد ذلك نفتح لكم المجال. سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

شكرا معالي الرئيس، طبعاً الاقتراح بالنسبة إلى تقديمه من حيث الناحية الشكلية مستوف للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٥١) من اللائحة الداخلية وكذلك المادة (١٢٨) الفقرة الثانية التي تتيح لأصحاب السعادة النواب التقدم للاقتراح برغبة في ذات الجلسة، لكن أنا عندي ملاحظة من الناحية الموضوعية أصحاب السعادة وسبق أن ناقشنا ذلك، أن القانون لا يتم تأجيله أو إيقافه أو إلغاؤه إلا بأداة تساويه أو تعلو عليه في المرتبة، استناداً إلى مبدأ التدرج في القواعد القانونية، والمادة (١٢٩) من اللائحة الداخلية نصت صراحة، وقالت: "لا يجوز أن يتضمن الاقتراح برغبة مخالفة للدستور أو القانون"، فمن هذه الناحية توجد مخالفة لأن الاقتراح برغبة لا يمكن أن يوقف نفاذ القانون أو يؤجله، لا بد من استخدام الأداة الدستورية الصحيحة، هذا لعلم أصحاب السعادة النواب، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة المستشار، للتوضيح والبيان الذي تعرفونه طبعاً، الآن نفتح باب النقاش فقط لمقدمي المقترح الخمسة الذين قدموا المقترح لهم الأولوية وفق اللوائح بأنهم هم الذين يتفضلون بداية. الأخ النائب محمد عيسى العباسي تفضل.

## النائب محمد عيسى العباسي :

شكرا معالي الرئيس، ما ذكره المستشار أكيد يحترم كرأي قانوني ونحن نتمسك بالفقرة الثانية التي ذكرها، بأن يعرض على المجلس والمجلس يصوت عليه، لكن دعونا نذهب قبلها إلى الأسباب أو قبل أن أدخل في الأسباب، قُدم هذا المقترح من باب التعاون مع الحكومة الموقرة، حتى هي تعاون المجلس في تأجيل الضريبة لمدة سنة، لأسباب كثيرة، أول هذه الأسباب التي سأذكرها وربما الإخوان سيذكرون أسبابا أخرى، أولا كان موضوع التوعية، نحن رأينا أمثلة كثيرة أن الحكومة عندما تأتي وتتقدم بقانون جديد قبل التطبيق بفترة طويلة يتم توعية كل الناس الذين يستهدفهم هذا القانون، وهذا مع الأسف لم نره في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حقيقة نحن كلنا نشيد بما أصدره جلاله الملك من توجيهات سامية للسلطة التنفيذية بأنها تراعي حقيقة المواطن الذي قد يتضرر من هذه الضريبة، وقد يخسر الكثير من أمواله بسبب أنه قد تكون عملية الرقابة في بداية تطبيقها صعبة على الحكومة لأننا نتكلم عن قطاع كبير وشريحة كبيرة من الناس الذين ستطبق عليهم أو الجميع، شغلة أخرى أريد أن أؤكد عليها أن التأسيس للضريبة كحل لمشكلاتنا المالية اليوم في الحكومة أعتقد أنه أمر من الصعب اليوم تطبيقه، أمر أعتقد أنه غير سليم، نحن عندنا... نحن شعب متعلم، عندنا حكومة وقيادة - والله الحمد - رشيدة، يمكن أن نوجد حولا كثيرة غير الضريبة، نحن لا نختلف أن الأوضاع المالية الموجودة عند الحكومة قد تكون صعبة، ولكن هناك حلول كثيرة، يمكن اليوم إشراك المجلس وتقديم الكثير من الحلول بأننا نستطيع أن نعالج هذه الإشكاليات المالية، أيضا النقطة الأهم أن الحكومة اليوم مشكورة تقدم الكثير من الدعم للمواطنين، علاوة الغلاء، الناس الذين ليس لديهم دخل...

## الرئيس :

سعادة النائب لو تركز، على أساس الوقت الله يحفظك.

## النائب محمد عيسى العباسي :

إن شاء الله، بشكل سريع، إن من يستفيد من هذه الخدمات المالية اليوم التي تقدمها الحكومة من الصعب أن آخذ عليه ضريبة، الحكومة تعطيه دعما، ومن الجهة الثانية تأخذ ضريبة، وأعتقد أن هذا أمر غير صحيح، بالنسبة إلى السلع التي وضعت، بشكل سريع وهي آخر نقطة، الحكومة وضعت الكثير من السلع وقالت إن هذه هي السلعة الأساسية، اعتقادي أن هناك سلعا أخرى، اليوم السيارات أعتقد أنها سلعة أساسية، لا يوجد مواطن لا يحتاج إلى

سيارة، الملابس وغيرها من الأمور هذه المواطن يستخدمها ولا أعتقد أنها من الرفاهيات، فأعتقد أنني مع رأي السادة النواب بأن تؤجل سنة حتى نتباحث أكثر فيها، وشكرا معالي الرئيس.

**الرئيس :**

كل الشكر، رؤيتك واضحة، وملاحظتك واضحة. الكلمة الآن لسعادة النائب علي محمد إسحاق، تفضل لنقطة النظام.

**النائب علي محمد إسحاق :**

شكرا معالي الرئيس، لأن هذا الموضوع مهم للجميع، فأفضل – والقرار عند الإخوان كلهم – بأن نحدد وقتا، يكون دقيقتين أو ثلاث دقائق لكل متحدث، حتى يستطيع أكثر الإخوة النواب أن يتكلموا ويبدوا رأيهم في الموضوع، وشكرا.

**الرئيس :**

شكرا، ونحن قلنا بأن نحدد الوقت إذا توافقون على (٣) دقائق على أساس أن الكل يستطيع أن يبدي ويوضح رأيه، والآن الكلمة عند الأخ النائب إبراهيم خالد النفيعي تفضل، يوجد لدي كشف بأسماء مقدمي المقترح حسب ترتيب أولوية الأسماء المسجلة في المقترح.

**النائب إبراهيم خالد النفيعي :**

شكرا معالي الرئيس، طبعا هذه الضريبة المضافة مررت عن طريق جلسة استثنائية للنواب، وأمس مع سمورئيس الوزراء زرناه نحن النواب الخمسة مقدمو المقترح واتفقنا مع سمو رئيس الوزراء والأخ غانم البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب أنه إن شاء الله لا يطلبون فيها تأجيل لمدة أسبوع، ونتمنى منهم ألا تتأجل وتشكل لجان للمشاورة بعد التأجيل، شكرا معالي الرئيس.

**الرئيس :**

شكرا.

## وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

عفوًا.

الرئيس :

سعادة السيد غانم بن فضل البوعيينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

## وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

لدي تصحيح، أنا فعلا أبديت للأخت الرئيس أنا ليس لدي النية بأن أوّجل أسبوعاً لأن تأجيل الأسبوع لن يضيف شيئاً إلا أن يكون خلال الأسبوع هناك أمر سيطراً على الموضوع، فهذا تصحيح لكلام سعادة النائب، ثانياً: هو استطرد وقال وتشكل لجان، لم يطرح أمس في الاجتماع مع سمو رئيس الوزراء أي تشكيل لجان وطبعا الإخوان موجودون وإخوان من السلطة التنفيذية موجودون لم يتطرق الأمر إلى قضية تشكيل لجنة وخلافه، أنا أبديت رأبي والإخوان كانوا موجودين و سمعوا هذا الكلام، أنا اقترحت على سمو الرئيس والإخوان الموجودين بأن يحال الموضوع للجنة المالية خاصة بعد توجيهه جلالة الملك للذي تفضلت به الأخ الرئيس قبل قليل بأن يحال للجنة المالية، طبعا لم يتم الاتفاق عليه، كلامي لم يوافق عليه، بكل أمانة لكيلا يقولني أحد ما لم أقله، ولكن الرأي كان رأبي أنا على أساس أن النسق الدستوري والقانوني لسير العملية، المقترح برغبة في الأصل يحال للجنة، وقضية إحالته للحكومة بصفة الاستعجال هذا أمر استثنائي، إنما الأصح هو للجنة، طبعا قال الإخوان اليوم سنشكل اللجان، قلت لهم أتمنى أن يحال للجنة توجيهه من جلالة الملك بالأمس واليوم صباحا معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني وسعادة وزير التجارة والصناعة والسياحة اجتمعوا مع القطاع الاقتصادي والتجاري في البحرين في غرفة التجارة، نريد أن نسمع منهم شيئاً ما، طبعا لن نسمع في الجرائد ونسمع في الإعلام بل نسمع من خلال لجنة أو من خلال اجتماع الإخوان واللجان طبعا يحضرها من يشاء من النواب وليس فقط أعضاء اللجنة تحديداً، فكان أنا اقتراحي أن يحال على اللجنة المختصة من أجل الرأي فيه وقضية تأجيل أسبوع، أنا لن أطلب التأجيل لأسبوع للتعاون معكم بكل أمانة وصراحة، ولكن قضية أن يحال على لجنة وتأخذ فيه (٣) أو (٤) أيام لا أعتقد هذا بالأمر الصعب، أضيف أن الأمر ليس استعجالاً بمعنى قبل تنفيذ القانون، لو ذهبنا على سبيل المثال لقانون الصيد البحري صدر في عام ٢٠٠٢م وأثير الموضوع في عام ٢٠٠٨م أي بعد (٦) سنوات من تنفيذ القانون وتطبيقه أثير في مجلس النواب بطلب تأجيل مادة معينة، قانون تنظيم سوق العمل صدر في عام ٢٠٠٦م وأثير الموضوع في مجلس النواب عام ٢٠٠٩م أي بعد (٣) سنوات،



فقضية الاستعجال أنه قبل أسبوع من قضية وضعه موضع التنفيذ أعتقد لن يضيف شيئاً للأمر، الأمر طبعاً أولاً وأخيراً لكم كمجلس ويحترم رأيكم، والنصوص الدستورية والقانونية واضحة، المدد الدستورية والقانونية لنظر المقترحات برغبة لدى الحكومة واضحة وسوف نلتزم جميعاً احتراماً للدستور والقانون، سوف نلتزم بهذه النصوص، شكراً معالي الرئيس.

**الرئيس :**

شكراً، نستمر في الذين قدموا المقترح، الأخ النائب باسم سلمان المالكي تفضل، أين هو باسم.

**النائب خالد صالح بو عنق :**

فقط توضيح...

**الرئيس :**

حسناً سيأتيك الدور، هذا مقترحكم وأنت معهم حفظك الله، إذن ننتقل إلى سعادة النائب خالد صالح بو عنق تفضل.

**النائب خالد صالح بو عنق :**

السلام عليكم، سعادة الرئيس طال عمرك نحن ننقل -طال عمرك- الشارع البحريني لذلك نحن هنا موجودون، ونحن عندما قدمنا المقترح، قدمنا تأجيله طال عمرك ولم نطلب إلغاء المقترح.

**الرئيس :**

هذا واضح.

**النائب خالد صالح بو عنق :**

والشارع البحريني متأجج من هذه الضريبة، أول شيء للآن لا يعرف ماذا يعمل الشارع البحريني، لا يعرف ما هي الضرائب التي ستأتيه أو ما هي الأشياء المخصصة؟ صارت عليه موافقة من غير دراسة من المجلس السابق، المجلس السابق جاؤوا لهم بالمقترح وأعتقد خلال نصف ساعة وافقوا عليه، يبدو لي، هل أنت يرضيك بأن توافقي على مقترح أو الأعضاء الذين كانوا موجودين يوافقون على مقترح خلال نصف ساعة؟ لا يعرفون ما لهم وما عليهم؟ أنت هنا صوت المواطن هم الذين أعطوك صوتهم، هل ترضين بهذه الأمور؟ الأعضاء السادة الموجودون هل يرضون بهذه الأمور؟

الرئيس :

الله يسلمك سعادة النائب الذي أنت تتطرق له موضوع كان في مجلس سابق وأخذ إجراءاته وأخذ أموره.

النائب خالد صالح بو عنق :

ما اختلفنا نحن.

الرئيس :

نحن لسنا بصدد مناقشته فيما تم، اليوم أنتم طرحتم قضية واضحة المعالم، (٥) نواب كل يدلوا بدلوه والمجلس سيأخذ قراره، سعادة الوزير بين لكم أن هناك اجتماعا مباشرة بعد الذي تفضل به جلالة الملك من توضيح..

النائب خالد صالح بو عنق :

نحن لم نختلف طال عمرك.

الرئيس :

فاجتمعوا مباشرة على أساس بأن يتخذوا إجراءات إجرائية، فبالتالي أتمنى أن تنتظروا نتيجة الإجراءات التي ستصدر، الموضوع الآن يأخذ مجراه ولا يوجد أحد يقف ضده.

النائب خالد صالح بو عنق :

لا توجد مشكلة معالي الرئيس، هذا الآن عرض على المجلس وبالأغلبية.

الرئيس :

بالضبط، وأنت الآن أوضحت وجهة نظرك سلمك الله.

النائب خالد صالح بو عنق :

والآن سيذهب لمجلس الوزراء وهم سيرونه، ولكن نحن كمجلس ستقولين لنا أو سعادة الوزير، القانون السابق الذي وضع للبحارة أعتقد أن البحار البحريني تأجل أيضا القانون.

الرئيس :

دعنا ألا نتطرق سلمك الله.

النائب خالد صالح بو عنق :

هذا القانون تأجل طال عمرك، هذا لماذا لا يؤجل.

الرئيس :

شكرا سعادة النائب، لأنك أنت دخلت في موضوع آخر، نحن موضوعنا محدد وهو بالنسبة...

النائب خالد صالح بو عنق :

معالي الرئيس (٣) دقائق...

الرئيس :

صحيح ولكن الله يسلمك (٣) دقائق في صلب الموضوع، أنت أحد مقدمي المقترح وأوضحت وجهة نظرك.

النائب خالد صالح بو عنق :

لم ينته وقتي ولكن أنت قمت بمقاطعتي.

الرئيس :

حسنا، إذن تفضل لديك نصف دقيقة.

النائب خالد صالح بو عنق :

خلاص لا أريد...

الرئيس :

إذن نذهب الآن لسعادة النائب محمد عيسى، المعذرة أنت تكلمت أول واحد إذن الأخت النائب زينب عبدالأمير خليل تفضلي.

النائب محمد عيسى العباسي :

أطلب نقطة نظام، فقط أعطني دقيقة واحدة.

الرئيس :

هل هي نقطة نظام؟ هل أنت متأكد بأنك لن ترد على شيء ثان فقط نقطة نظام؟

النائب محمد عيسى العباسي :

لا، لدي توضيح فقط.

الرئيس :

لا، إذا كان توضيحا هذه ليست نقطة نظام.

النائب محمد عيسى العباسي :

حسنًا، فقط سأوضح.

الرئيس :

دع أولا سعادة النائب زينب تتكلم لأنها معكم في نفس المقترح وبعد ذلك سنعود لك، تفضلي.

النائب زينب عبدالأمير خليل :

شكرا معالي الرئيس، وأحب أن أؤكد أن تأجيلنا لهذا القانون ليس من أجل التأجيل، وإنما للمزيد من الدراسة، هناك فئة ستتضرر، نحن نحترم الدستور وهذا الدستور في المادة (١٥) "الضرائب والتكاليف أساسها العدالة الاجتماعية وأداؤها واجب وفقا للقانون"، لكن المادة (ب) "ينظم القانون إعفاء الدخل الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة"، لذلك نحن نطلب تأجيل هذا القانون لنحمي الطبقة محدودة الدخل، وشكرا.

الرئيس :

شكرا جزيلًا، الأمور واضحة ويا جماعة ثقوا تماما أنتم في بيت الشعب، أنتم صوت الشعب، أنتم إرادة الشعب، نحن جميعا مع بعض ويدنا في يد بعض، نريد كل شيء جيد، وكل شيء إيجابي، وكل شيء نافع للمواطنين وللوطن، فبالتالي لا أحد يحس أن تنظيم العملية هو ضد القرار أو مع القرار، لأنه في النهاية مجلسكم الموقر هو الذي سيصوت على هذا الموضوع حتى يحال إلى الحكومة أو ما ترتؤونه مناسبًا هو الذي سنقوم به، التوضيح الذي قاله سعادة الوزير هو إيضاح لما تم يوم أمس إلى اليوم حتى تكونوا في الصورة وتعرفوا ماذا يحصل...

**النائب محمد عيسى العباسي :**

سعادة الوزير قال...

**الرئيس :**

أنتم الآن مقترحكم على أساس أنه يناقش...

**النائب محمد عيسى العباسي :**

أطلب نقطة نظام أنا سأوضح ومن حقي التوضيح وهو نقطة النظام.

**الرئيس :**

إذا نقطة نظام تفضل ولكن إذا هي ليست نقطة نظام؟

**النائب محمد عيسى العباسي :**

أنا أحس بأننا الآن نخرج عن الموضوع.

**الرئيس :**

حسنا تفضل لديك دقيقة.

**النائب محمد عيسى العباسي :**

الموضوع يا إخوان هو موضوع تأجيل، نحن طلبنا التأجيل وباقي (٥) أيام، ولكن أننا ندخل في موضوع أنه ستشكل لجان وغيره، نحن خرجنا بذلك خارج الموضوع، نحن موضوعنا محدد وهو التأجيل، نحن نريد التعاون في موضوع التأجيل، بعد التأجيل سنشكل لجانا وسنجلس لا توجد لدينا مشكلة في أننا نشكل لجانا أو نجلس أو لن نجلس، في النهاية نحن يجب أن نركز على الموضوع وهو موضوع التأجيل.

**الرئيس :**

سعادة النائب واضح تماما، نحن نقول موضوعكم هو التأجيل.

**النائب محمد عيسى العباسي :**

فقط بشكل سريع، موضوع التأخير أن قوانين قد تأخرت هذا يمكن أخطاء مجالس سابقة فهل تريدنا نحن أن نكررها أيضا؟ هل نطبق الضريبة ونجعلها (٣) سنين وبعد ذلك نتذكر بأن الضريبة تطبقت ويجب علينا اليوم بأن نعدل عليها؟ أعتقد هذا الأمر غير صحيح، فأتمنى من

السادة النواب بأن يركزوا فقط على موضوع التأجيل، وبعد ذلك نجلس ونتفاهم ونضع الضوابط وغيرها من هذه الأمور لأنه مرت الضريبة بشكل سريع، ولم يكن هنالك تنسيق مع النواب السابقين، فقط أنا سأركز على موضوع أننا نريد أن نؤجل، الطلب واضح وهو فقط التأجيل، ولن ندخل في أمور ثانية.

**الرئيس :**

الطلب جدا واضح للمجلس وللجميع بأنه طلب التأجيل، لذلك نحيل هذا الموضوع للتصويت أي لتصويت مجلسكم على أساس تأخذون فيه القرار لإحالاته إلى الحكومة، المداخلات -سلمكم الله- لن تنتهي من هذا الموضوع، رؤيتكم واضحة، أنتم تريدون التأجيل، الأخ باسم نحن أعطيناك الكلمة منذ قليل وأنت لم تكن موجودا سلمك الله.

**(عدة نواب يطلبون الكلمة في نفس الوقت)**

**الرئيس :**

يا إخوان أول شيء لا نتكلم مع بعض لو سمحتم. ثانيا: إذا كانت نقطة نظام هي نقطة نظام وإذا كانت غير نقطة نظام؟ لو سمحتم لكي نحافظ على الوقت، باسم أنت جئت متأخرا فلذلك انتهى الوقت الذي كنت تريد التحدث فيه، معناته أنه لديك نقطة نظام وليست مداخله، الأخ النائب باسم سلمان المالكي تفضل، لو سمحتم دعونا نستمع لبعض، موضوعكم واضح والتأجيل واضح وستصوتون عليه والذي سيتخذه مجلسكم...، الكلمة الآن عند الأخ النائب باسم سلمان المالكي تفضل.

**النائب باسم سلمان المالكي :**

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس الآن إذا حولنا الموضوع إلى اللجان الضريبة ستمشي (١٠٠%)، فلا بد أننا نوافق على التأجيل قبل الدخول إلى اللجنة، معالي الرئيس المادة (١٥) من الدستور الفقرة (ب)، ينظم القانون إعفاء... معالي الرئيس...

**الرئيس :**

تفضل الأخ باسم، أنا أعتقد أننا متفقون على الموضوع وأنا أرى بأنه من الضرورة بعد أن استمعنا لكم أي استمعنا لمقدمي المقترح برغبة الآن أنا أتمنى منكم أن نقدم المقترح للتصويت.

**(بعض النواب يطلبون التحدث)**

الرئيس :

عندما تتكلم يجب أن تكون معي، أنت الآن تتكلم مع الآخرين في نفس الوقت، يجب أن نحترم وقت المجلس يا إخوان، غير صحيح هذا الشيء، لو سمحتم، نحيل الموضوع للتصويت على أساس إذا توافقون على هذا الاقتراح برغبة لإحالة للحكومة بصفة الاستعجال، لو سمحتم.

(بعض النواب يستفسرون على ماذا التصويت)

الرئيس :

إحالة مقترحكم إلى الحكومة.

النائب عيسى علي القاضي :

نأخذ قرارا.

الرئيس :

كيف تأخذ قرارا، لماذا؟ والقرار في يدك؟

النائب عيسى علي القاضي :

عندي دقيقتان أتحدث لأنني حامل هموم.

الرئيس :

أنا أعرف أنك حامل الهموم.

النائب عيسى علي القاضي :

معالي الرئيس فقط دقيقة واحدة سأتكلم وينتهي الموضوع.

الرئيس :

الأولوية لسعادة الوزير وهو طلب الكلمة، والأولوية لهم، سعادة السيد غانم بن فضل

البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

## وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

شكرا معالي الرئيس، حاليا نحن نحاول أن نتجنب نقاشا عاما، والنقاش العام يحتاج إلى آلية معينة، نص الدستور ونص القانون يعطيني الحق يا جماعة الخير وكلكم إخواني وعزيزون علينا، إذا دخلنا في نقاش عام أنا سوف أطلب التأجيل لمدة أسبوع، وهذا من حقي بنص القانون، إذا أردتم أن تحيلوا الموضوع اليوم على الحكومة يحال على الحكومة بصفة الاستعجال ليس لدينا إشكالية، ولكن أن يتحول الموضوع إلى نقاش عام، هذا لن نرضيه لأنه خروج عن نص الدستور والقانون.

(عدة نواب يطلبون التحدث في نفس الوقت)

الرئيس :

هذا ليس بأسلوب يا جماعة، لو سمحتم لو سمحتم، خلاص الرجاء الهدوء هذا غير صحيح.

## وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

معالي الرئيس، سوف أطلب التأجيل، ويجب الطلب دون نقاش حسب نص اللائحة، إذا شاء الإخوة، أو يتم التصويت عليه ويحال إلى الحكومة، الأمر راجع لكم، أما أن تتحول الجلسة إلى نقاش عام، لا نرضى بهذا سلمك الله.

الرئيس :

لو سمحتم، هدوء، اسمعوني، تريدون واحدا من الاثنين، تريدون التأجيل أسبوعا، أو تريدون التصويت لإحالة؟ هذا لا يجوز، هذا ليس نقاشا عاما، ليس اجتماعا عاما، أبدا، يتحول إلى التصويت، تفضلوا، التصويت...

النائب خالد صالح بو عنق :

معالي الرئيس، أنت ترتبين الجلسة، لا تفرضين علينا...

الرئيس :

أنا قلت لكم هذا بناء على مقترحكم، الأخ النائب علي أحمد زايد...، طيب، نسمع رأي القانون، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.



النائب خالد صالح بوعنق :

لا تقولين واحدا من الاثنين...

الرئيس :

أنتم طلبتم واحدا من الاثنين، يا جماعة هل هذا أسلوب للنقاش؟ لحظة، أنتم تمثلون الشعب، أنتم صوت الشعب يا جماعة، كل الشعب يضع أمله فيكم، هذا أسلوب نقاش؟ هذا أسلوب حضاري للتعاطي في أهم موضوع؟

النائب خالد صالح بوعنق :

نعم، هذا هو الأسلوب...

الرئيس :

لا الله يسلمك، نسمع الرأي المستشار القانوني، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

شكرا، أصحاب السعادة النواب، لو سمحتم لي فقط أوضح الإجراءات التي نصت عليها اللائحة في مناقشة الاقتراحات برغبة، الله يحفظكم المادة (١) من اللائحة الداخلية قالت "يمارس مجلس النواب اختصاصاته وفقا لأحكام هذا الدستور وقانون مجلسي الشورى والنواب واللائحة الداخلية"، الله يحفظكم الذي يحكمكم في نقاشكم وفي مداخلتكم وفي علاقتكم مع الرئاسة هي اللائحة الداخلية، اللائحة الداخلية قالت في المادة (١٣٠)، أنا تكلمت وقلت أنتم استخدمتم الخيار القانوني الصحيح وفق المادة (٥١) و(١٢٨) من اللائحة الداخلية، وتم قبول طلبكم، وأدرج على جدول الأعمال، نحن الآن نأتي إلى موضوع النقاش، كيف يناقش الاقتراح برغبة، المادة (١٣٠) قالت: "أن تكون الأولوية لمقدمي الاقتراح برغبة"، الآن معالي رئيس المجلس سمحت لمقدمي الاقتراح برغبة وهذا حقهم في الكلام، واتفقت على (٣) دقائق، المادة (١٣٠) في الفقرة الأخيرة ماذا قالت؟ قالت: "ويجوز للرئيس أن يأذن لأحد المؤيدين وأحد المعارضين"، بمعنى فقط واحد من أصحاب السعادة النواب من غير المتقدمين، وهذه صلاحية أيضا جوازية لرئيس الجلسة، أنا فقط أوضح حكم القانون والأمر لكم...

النائب خالد صالح بو عنق :

قل لها (٣) دقائق، تدع الشخص يتكلم، دقيقة... ونسيت باسم...

الرئيس :

لا، لم أنسه، النائب باسم... يا سعادة النائب خالد، لم أقاطع النائب باسم، الأخ باسم تكلم مع شخص آخر، وتركنا، لم أنسه الله يسلمك، هو تركنا وأصبح يتكلم مع شخص ثان...

النائب خالد صالح بو عنق :

إذا نحن مخطئون نخرج من الجلسة، واحد من الاثنين يتنازل يا أنا يا أنت.

الرئيس :

الله يسلمك، أسلوب الاحترام، وأسلوب التعاطي، وأسلوب الطرح والنقاش...

النائب خالد صالح بو عنق :

مادام وافقتم على (٣) دقائق، احترموا الوقت الذي أعطيتمونا إياه، باسم كلمك، نسيت باسم...

الرئيس :

للأمانة لم أنسه، هو كان يتكلم مع آخر، لديك الفيديو وقم بمشاهدته، والآن الكلمة ليست عندك لو سمحت، دع سعادة المستشار يكمل حديثه...

النائب خالد صالح بو عنق :

أنت تشاهدينه، وتشاهدين كم شخصا قاطعته عندما تكلم....

الرئيس :

اسمع، فقط نسمع الدكتور يكمل نقطته لو سمحتم. تفضل دكتور.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

أصحاب السعادة، لكي يتمكن الرئيس من إدارة الجلسة ومن إدارة الحوار، المادة (٥٢) قالت: "لا يجوز لأحد من الجميع، حتى الحكومة الموقرة، أن يتكلم، إلا بإذن رئيس

الجلسة"، لكي تكون الأمور وفق اللائحة، ونحترم القانون، ونحترم اللائحة، وإن شاء الله تأدون عملكم على أحسن ما يكون نحن فقط نساعدكم في بيان الإجراءات، لكن - معالي رئيس المجلس - هنالك من أصحاب السعادة يتكلمون عن نقاط النظام المادة (٥٨) حددت نقاط النظام، إذا صاحب السعادة طلب نقطة نظام بعد أن ينتهي المتكلم من كلامه يعطى الفرصة للكلام على شرط أن تكون نقطة النظام تحت إحدى البنود الأربعة المنصوص عليها في المادة (٥٨)، يعني نحن هنا في هذا المجلس نعمل ضمن إطار القانون وضمن إطار اللائحة الداخلية، معالي الرئيس، لو سمحت إذا انتهى المتقدمون الأصليون للاقتراح برغبة من كلامهم الذي اتفق عليه المجلس (٣) دقائق لكل واحد، هذه صلاحية معالي الرئيس، هل تعطين المجال لأحد المؤيدين وأحد المعارضين؟ هذا يعود إلى صلاحيات الرئيس، وإذا طلب أحد أصحاب السعادة النواب نقطة نظام يعطى نقطة النظام إذا تبين أنها ليست نقطة نظام من حق رئيس الجلسة أن يسحب الكلمة، وشكرا.

الرئيس :

شكرا سعادة المستشار، إذا كانت نقطة نظام ليس لدى اختلاف فيها، لكنكم تطلبون نقطة نظام وتدخلون في موضوع ونقاش ومقترح، فإذا كانت نقطة نظام ليس لدي مانع أبدا، فإذا كانت نقطة نظام لديك؟ تفضل.

النائب باسم سلمان المالكي :

نقطة نظام معالي الرئيس.

الرئيس :

طلب قبلك، للتو قلنا لما يؤذن لك بالكلام، أنت رجعت تتكلم لي...

النائب خالد صالح بو عنق :

أولا ينتهي الخمسة من الكلام.

الرئيس :

كملوا الخمسة.

النائب عيسى علي القاضي :

معالي الرئيس، أنا لدي (٤) نقاط بشكل سريع، لن أطيل عليكم ولا شيء.

الرئيس :

أنت تقول إنها نقطة نظام.

النائب عيسى علي القاضي :

ما عليه يا معالي الرئيس، من حقي أن أتكلم يا معالي الرئيس، كلها دقيقتان وليس أكثر.

الرئيس :

معنى هذا أنها ليست نقطة نظام.

النائب عيسى علي القاضي :

دقيقتان فقط.

الرئيس :

لا، الله يسلمك هي ليست نقطة نظام، يوجد قبلك أحد طلب نقطة نظام، نسمع نقطة النظام وأعطيك المجال، النائب عبدالنبي سلمان أحمد تفضل.

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

شكرا معالي الرئيس، أنا فقط أحببت أن أوضح نقطة واحدة، أنت أعطيتي الكلام ل (٥) نواب، ويفترض أن تكون هناك فرصة لمن هو معارض أو مؤيد، هذا لم يحدث...

الرئيس :

لم يحدث لأننا اكتفينا برأيهم وقلنا نأخذ القرار...

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

طيب، من حق المجلس أن يناقش أي قضية بغض النظر عما يطرحه سعادة المستشار القانوني للمجلس صحيح؟ لكن أنا شخصيا أطلب فتح الموضوع للنقاش، وتصويت المجلس على ذلك.

الرئيس :

نقاش عام في هذا الموضوع؟

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

لماذا لا نناقش أي قضية أساسية يا معالي الرئيس؟ هذه قضية شعبية مهمة، يجب أن تناقش، لماذا لا تريدون أن تناقشوها؟ أريد أن أعرف يا سعادة الوزير، لماذا لا تريد أن تناقش؟ لا يتكلم لي عن اللوائح الداخلية، هذه منصة يا معالي الرئيس لصوت الشعب، يجب أن يصل صوت الشعب إلى الحكومة، وإلى الجهات المعنية، نقدر عالياً قرار جلاله الملك، لكن من حقنا أن نناقش، أنا أريد التصويت على طلب مناقشة الموضوع.

الرئيس :

إن شاء الله، رؤيتك واضحة، دعنا نسمع سعادة الأخ غانم فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

سعادة النائب عبدالنبي سلمان هو من يعلمنا الدستور واللوائح، بحكم أقدميته في المجلس، ومن أقدم الأعضاء مع زميلنا بوبدر (النائب يوسف زين العابدين زينل)، الفرع (٩) صفحة (٢٩١) من إصداركم للمرجع التشريعي يقول طلبات المناقشة العامة، يجوز بناء على طلب موقع من (٥) أعضاء على الأقل طرح موضوع عام للمناقشة بقصد استيضاح سياسة الحكومة بشأنه وتبادل الرأي بصدده، ويجب أن يكون الموضوع المطروح للمناقشة متعلقاً بشأن داخلي موصولاً بالمصلحة، نذهب إلى إجراءات تنفيذ هذا الطلب، يقدم طلب الحكومة ويحدد المجلس من الوزراء من يريد مناقشته، يقدم الطلب باقتراح المناقشة إلى رئيس المجلس كتابة، ويتضمن كذا وكذا، يبلغ رئيس المجلس طلب المناقشة إلى رئيس مجلس الوزراء، إجراءات يا إخواننا أنا لا أريد أن أعلمكم اللائحة لأن هذا من اختصاصكم وعملكم، لذلك أقول إذا كان نقاشاً عاماً له إجراء معين، إذا كان اقتراحاً بصفة الاستعجال، معالي الأخت الرئيس - الله يحفظها ويحفظ الجميع - أعطت الكلام إلى (٥) نواب، الآن من حق مؤيد ومعارض حسب اللائحة وينتهي الموضوع ويحال إلى الحكومة، تريدون إجراء غير ذلك يعني الأمر راجع لكم أنتم شخصياً، إنما هذه اللائحة المبينة على الدستور، جزاكم الله خيراً، وشكراً.

الرئيس :

بناء على طلبكم سوف نعطي أيضا الكلمة لواحد من المؤيدين، وآخر إذا لديه وجهة نظر ثانية، وبعد ذلك نطرح الموضوع للتصويت، أنتم جميعكم تطلبون نقاط نظام، ولكن لما تتكلمون لا تكون نقطة نظام، النائب باسم المالكي تكلم وهو من قام بمقاطعة نفسه كان يتكلم مع شخص ثان، كلمته قطع كلامه وكان يتكلم مع زميله، نقطة نظام؟ تفضل؟

النائب باسم سلمان المالكي :

شكرا معالي الرئيس، الحكومة طلبت التأجيل لمدة أسبوع، لا يجوز تأجيل...

الرئيس :

عفوا، لم يطلب، لم يطلب، لا يجوز أن تقول طلب، هو موجود ولم يطلب، قال لا أريد أن أطلب، لم يقل أريد، لم يطلب التأجيل...

النائب باسم سلمان المالكي :

لا يجوز أن يطلب...

الرئيس :

لم يطلب التأجيل طال عمرك...

النائب باسم سلمان المالكي :

يا إخوان، في حال طلب التأجيل يجب أن يكون قبل المناقشة، فإذا تمت المناقشة لا يجوز التأجيل، مثلما طلب الأخ غانم فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب (بوفضل).

الرئيس :

شكرا، أولا سعادة الوزير لم يطلب التأجيل، والتأجيل أثناء المناقشة ممكن، ويقطع ويوقف النقاش، اللائحة موجودة، والمستشار موجود، لكن حتى لا نطيل عليكم ننتقل إلى... الأخ النائب عيسى علي القاضي تفضل.

## النائب عيسى علي القاضي :

شكرا معالي الرئيس، أنا لدي (٤) نقاط بشكل سريع لا أطيل عليكم، طبعاً شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس إخواني وأخواتي أصحاب السعادة النواب طبعاً سيتم تطبيق القيمة المضافة في أقل من أسبوع، بينما الحكومة والتجار والمواطنون غير مستعدين لهذا التطبيق على أرض الواقع، معالي الرئيس لدي (٤) نقاط بشكل سريع، المواطنون في خوف - يا معالي الرئيس - أنا طبعاً حامل هذه من المواطنين عندما كنت أتحدث معهم، المواطنون في خوف من الضريبة، وهذا أمر طبيعي في غياب الحملات التوعوية للحكومة، يعني ليست هناك توعية من الحكومة طبعاً للمواطن، ثالثاً: بيت التجار غائب عن التفاصيل الكاملة للضريبة، والتاجر قد يتخبط على حساب المواطن، وهذا أمر غير مقبول وأظن بأن الحكومة لن تقبل بذلك هذه النقطة الثالثة. الحكومة تعمل لاستكمال القسم المعني بتحصيل الضريبة، ولم تنته من ذلك وهذا دليل على عدم استعداد الحكومة للتطبيق في الموعد المحدد، رابعاً: كيف تتم الرقابة على آلاف السجلات التجارية، ونحن نعلم بأن أضعف ما لدينا في البحرين للأسف ضعف في الرقابة، لا توجد رقابة، في أمور كثيرة في الواقع لا يوجد لها مراقبون، فلدينا ضعف في الرقابة، كيف تقوم الحكومة، وكيف يقوم... معالي الرئيس طلب التأجيل إن لم يكن من أجل المواطن فليكن من أجل العدالة، والنزاهة، وضمان حق المواطن في سوء التطبيق، وهذا أمر متوقع لحدثة التجربة. ختاماً أشيد طبعاً بتوجيهات جلالة الملك حفظه الله ورعاه، بخصوص مراجعة الآليات خلال الفترة التجريبية، كما أدعو الشركات الكبيرة في حال تنفيذ هذا المشروع تحمل القيمة المضافة كما هو حاصل في المملكة العربية السعودية. آخر شيء يا معالي الرئيس، نحن نتساءل من الشارع يومياً، أنا كمواطن أو كنائب أتساءل من الشارع يقولون ما هي الضريبة المضافة، وكيف ستكون الرقابة عليها، أنا صراحة إلى اليوم أعسكر هنا في مجلس النواب، من الآن إلى منتصف الليل، أريد واحداً من الحكومة ويشرح لي تطبيق هذه الضريبة، نحن لم نفهم... أنا وكل الإخوة معي سوف نعسكر هنا من العصر إلى منتصف الليل، فليأت أحد ويفهمنا.

الرئيس:

شكراً، الأخ النائب هشام أحمد العشيرى تفضل.

النائب هشام أحمد العشري :

شكرا معالي الرئيس، طبعاً أنا لا أعرف كيف تحسبيني مؤيداً أو معارضاً...

الرئيس :

أنت الآن لابد أن تكون معارضاً، الذي سوف يتكلم الآن معارض، إن لم تكن فليست هناك معارضة، الآن سمعنا لمؤيد حسب اللوائح، يجب أن نسمع وجهة نظر لمعارض، معارض، هو يحدد، قام بتغيير رأيه... الأخ النائب عمار سامي قمبر تفضل.

النائب عمار سامي قمبر :

أنا لست معارضاً طال عمرك.

الرئيس :

الكلمة لن تكون لك الله يحفظك.

النائب عمار سامي قمبر :

معالي الرئيس، نقطة نظام، فقط كلمة واحدة إذا تأذنين لي. يا جماعة نحن صوت الشعب ونحن مجلس الشعب، هذا الشيء جاء بصفة الاستعجال، ولم يبق شيء، الحكومة الرشيدة تسمع لنا، يا أخي ممكن نقول، نحن نتكلم عن شيء في خاطرنا ممكن يسمعونه ويصل، دعونا نتكلم دقيقتين، فلنصوت على دقيقتين وكل واحد يقول الذي في خاطره.

الرئيس :

كلكم قلم، وكلكم...

النائب عمار سامي قمبر :

عندنا أسباب ربما لم يروها.

الرئيس :

شكراً، شكراً. الذي تقولونه واضح، ومطلبكم واضح، وليس هناك داع بأن تعيده وتقله، الآن نحن كل الذي يجب أن نعمله أن نصوت على هذا المقترح برغبة على أساس يحال بصيغة الاستعجال، صيغة الاستعجال يحال إلى الحكومة، حتى هو يرد عليك، اليوم طلبكم سيصل، يحال إلى الحكومة الموقرة بصيغة الاستعجال، إلا إذا سعادة الوزير عنده توضيح. سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.



## وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

شكرا الأخت الرئيس، أنا فقط كلمة سمعتها أكثر من مرة من أكثر من نائب وهي قضية التوعية والناس ليس عندهم خبر، طبعاً العمل عمل مؤسسي وليس فقط عملاً إعلامياً بمعنى الانتشار، هذه الضريبة ليست ضريبة دخل تمس دخل المواطن مباشرة، هذه تفرق عن المادة التي استشهد بها أحد النواب من الدستور رقم (١٥)، تتكلم عن ضرائب الدخل ألا تمس المستوى المعيشي للمواطن، هذه تتكلم عن ضريبة غير مباشرة تذهب إلى السلع والخدمات، قضية التوعية الله يحفظكم جميعاً، نظمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني ورش عمل والجهاز الوطني، لأن الجهاز تأسس، أحد الإخوان يقول الجهاز ليس موجوداً، الحكومة غير مستعدة، لا، الحكومة مستعدة والجهاز موجود والموظفون موجودون، الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز موجود وأقرباً أمس في مجلس الوزراء، تشتغل وزارة المالية منذ أن أقرت الاتفاقية وأقر قانون الضريبة المضافة، هذا أمر انتهينا منه، والخطوات التنفيذية تمت من خلال شركات استشارية وخلال خبراء وخلال موظفين بحرينيين في هذا الجهاز، فوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهاز الوطني للضرائب الخليجية نظم عدة ورش للشركات لضمان دقة وحماية المستهلك أثناء التنفيذ، هذا الأمر الأول. الأمر الثاني: فترة التطبيق في الحقيقة كما نص عليها القانون والقرارات المنظمة، فترة (٦) أشهر ستكون فترة تجريبية، سوف يطبق عليها فقط الشركات التي تفوق إيراداتها (٥) ملايين دينار، لا نتكلم عن البقالات والبيع والشراء، خلال ستة الأشهر الأولى سوف يطبق على الشركات التي يفوق إيراداتها (٥) ملايين، نتدرج إلى أن نصل إلى (١٠٠) ألف دولار و(٣٧) ألفاً و(٧٠٠) دينار وخلاف ذلك، فالعملية تدريجية، تفضل أحد الإخوان وقال: لماذا لا تسمع الحكومة منا؟ أقول أيضاً لماذا لا تسمعون من الحكومة؟ بمعنى أن هناك توجيهاً ملكياً، هناك اجتماع اليوم بين الوزراء المعنيين مع القطاع التجاري والاقتصادي... كلمة حساسة قالوا قضية اللجنة، فلن أثير قضية اللجنة، ولكن أن يحال ويسمع من الحكومة، وشكراً معالي الرئيس.

الرئيس :

شكراً جزيلاً لسعادة الوزير.

النائب هشام أحمد العشري :

معالي الرئيس نقطة نظام.

الرئيس :

متأكد نقطة نظام؟ أنت نقطة نظامك مقترح وستدخل في نقاش، نقطة نظام حقيقية؟  
تفضل.

النائب هشام أحمد العشري :

شكرا معالي الرئيس، الحكومة حاليا هي حكومة مؤقتة، لم يتم اعتمادها ولم يتم اعتماد وجودها، فلا يجوز للحكومة أن تقبل أو ترفض، هذا دستوريا ومحتاج رأي المستشار، الحكومة لم يتم عرضها على المجلس حتى يكون لها صفة القبول أو الرفض، محتاجون إلى رأي المستشار في هذه النقطة، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب  
تفضل.

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

نعم، فقط كلمة، هذه نقطة النظام التي عندي سلمك الله، الحكومة لن تعرض على المجلس، وسيعرض برنامج العمل وإقرار برنامج العمل للحكومة أو رفضه، وإنما لن تعرض الحكومة مثل باقي الأمور، أنا تكلمت قبل قليل وتكلمت عن المناقشة العامة، أذكر بأن المادة (١٧٤) تقول: "لا يجوز طرح موضوع المناقشة العامة إلا بعد إقرار برنامج عمل الحكومة"، وشكرا معالي الرئيس.

النائب هشام أحمد العشري :

أمر آخر معالي الرئيس، فقط للتوضيح.

الرئيس :

شكرا.

النائب هشام أحمد العشري :

أريد رأي المستشار...

الرئيس :

شكرا دكتور هشام، شكرا دكتور هشام.

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

معالي الرئيس، أقل من ثانية.

الرئيس :

سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

النائب هشام أحمد العشيرى :

هذه الحكومة مؤقتة...

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

طيب، إذن لا يحق لكم تقديم أي شيء، إذا لم يكن للحكومة الحق في أن ترفض أو تقبل.

الرئيس :

شكرا، شكرا، رجعنا إلى أسلوب النقاش يا جماعة، دكتور لو سمحت لا نرجع إلى أسلوب

النقاش، هذه ليست إدارة جلسة. الأخ النائب إبراهيم خالد النفيعي تفضل.

النائب إبراهيم خالد النفيعي :

شكرا معالي الرئيس، فقط أحببت أن أوضح لسعادة الوزير الأخ غانم، سمورئيس الوزراء

أبدى تعاونه معنا، مع النواب، ومع الشعب، وأسلوب التهديد مرة ثانية لا نريده مع مجلس

النواب...

الرئيس :

شكرا، لا يوجد أسلوب تهديد، إنما هو توضيح وليس تهديدا، توضيح وليس تهديدا. أنا

أعتقد أن نصوت على هذا الموضوع في الاتجاه الذي أنتم تريدونه، فأتمنى عليكم أنه إذا

مجلسكم يوافق على الاقتراح برغبة لإحالة إلى الحكومة بصيغة الاستعجال، تفضلوا تصويت،

شغل التصويت لو سمحت.

(أغلبية موافقة)

**الرئيس :**

شكرا، وبذلك ترفع الجلسة لكم كل الشكر...ماذا لديك؟ عفوا هناك بند آخر فيما يستجد من أعمال لم تعطني إياه. تفضل سعادة الأمين العام...، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس لو توضح لهم صيغة الاستعجال لما ترفع، الآن سيبين لكم سعادة المستشار...، الآن سيقول لك بحسب القانون، لا الله يسلمك، الآن سيقول لك، فقط لحظة...، حسنا، استرح قليلا، سيقول لك بحسب القانون الله يحفظك. سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

**رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :**

شكرا معالي الرئيس، الاستعجال المادة (١٢٨) عندما تكلمت عن الاقتراحات برغبة بصفة الاستعجال...

**الرئيس :**

طيب، الآن أنت تريد أن تسمع، اسمعوا القانون - الله يحفظكم - كيف ممكن أن يكون بصيغة الاستعجال، تفضلوا.

**(بعض النواب يشيرون الى رفع الجلسة من قبل معالي الرئيس)**

**الرئيس :**

هناك شيء أتى قبل أن أرفع الجلسة، رفعت الجلسة واتضح أن هناك شيئا في بند ما يستجد من أعمال، لهذا رجعنا.

**النائب هشام أحمد العشري :**

سعادة المستشار هذا البند دستوري.

**الرئيس :**

الآن سيقول لك عن...

**النائب هشام أحمد العشري :**

هذه مخالفات دستورية...

الرئيس :

حسننا تفضل استرح وسيرد عليك. سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

شكرا معالي الرئيس، فيما يتعلق - يا أصحاب السعادة - بالاقترحات برغبة التي تقدم بصفة الاستعجال بحسب المادة (١٢٨)، المقصود بالاستعجال هنا هو أن يرفع في ذات الجلسة إلى الحكومة ولا يمر باللجان، هذا هو الاستثناء على الإجراءات العادية، أما متى ترد الحكومة؟ المادة (٦٨) البند (أ)، قالت: "على الحكومة أن ترد على الاقتراح برغبة - بشكل عام سواء كان بصفة مستعجلة أو غيره - خلال (٦) أشهر"، وإذا رفضت الاقتراح عليها أن تبرر ذلك، وبالتالي المدّة الدستورية التي لا تستطيع اللائحة مخالفتها وردت في الدستور، والحكومة ممكن أن ترد بعد أسبوع، ممكن بعد (٦) أشهر، هذه سلطة تقديرية للحكومة...

النائب محمد عيسى العباسي :

أنا كان سؤالي لسعادة الوزير، قبل قليل سعادة الوزير هو الذي قال.

الرئيس :

قلنا لا نناقش، دعه يوضح...

النائب محمد عيسى العباسي :

نبي سعادة الوزير هو الذي يرد...

الرئيس :

حسننا، سيوضح، سعادة الوزير سيوضح لكم.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

فيما يتعلق بسؤال سعادة الدكتور هشام العشيري، الحكومة عندما صدر الأمر الملكي بتشكيل الحكومة وتكليف سمو رئيس الوزراء وثم المرسوم الملكي بتشكيل الحكومة، لم يطلق عليها حكومة مؤقتة، المادة (٤٦) من الدستور ألزمت الحكومة خلال (٣٠) يوما من أداء اليمين أن تقدم البرنامج، برنامج الحكومة إلى مجلس النواب، وحددت هذه المادة - المادة (٤٦) - لمجلس النواب (٣٠) يوما لكي يبت في برنامج عمل الحكومة، إما أن يوافق عليه أو يطلب تعديله،

أويرفضه، إذا رفضه بأغلبية أعضائه يعود إلى الحكومة لكي تعدله، إذا أصر في المرة الثانية على رفضه بثلاثي الأعضاء تعتبر الحكومة مستقيلة بقوة الدستور، فالبرنامج من حيث الأثر، كأنما هو منح ثقة من حيث الواقع، هذه ناحية، الناحية الثانية إذا كان هذا التفسير هو هذا المنطق أن الحكومة مؤقتة وليست صاحبة قرار، فلا يقوم الاقتراح برغبة الذي قدمتموه على محل، كيف تقدم اقتراحا برغبة إلى حكومة ليست صاحبة قرار كما تفضل سعادة الوزير، فأعتقد من الناحية الدستورية أن الحكومة صحيحة وتشكيلها ليس مؤقتا، والدليل على ذلك هو الأمر الملكي والمرسوم الملكي، لكن هنالك إجراءات دستورية بحسب المادة (٤٦) إذا تمخض عنها رفض البرنامج لمرة وفي المرة الثانية بأغلبية الثلثين فهنالك كلام آخر، وشكرا معالي الرئيس.

**الرئيس :**

شكرا سعادة المستشار، نسمع الآن سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس فيما يستجد من أعمال، عندكم أيضا اقتراح برغبة، تفضل.

**الأمين العام للمجلس :**

شكرا معالي الرئيس، بند ما يستجد من أعمال: اقتراح برغبة بصفة مستعجلة بوقف قرار منع مراكب الصيد (البوانيش) من الإبحار وصيد الروبيان، المقدم من أصحاب السعادة النواب: سعادة النائب فاضل عباس السواد، سعادة النائب عمار حسين عباس، سعادة النائب هشام أحمد العشيري، سعادة النائب علي محمد إسحاق، وسعادة النائب غازي فيصل آل رحمة، وشكرا.

**الرئيس :**

شكرا، هل يوافق مجلسكم على إدراج المقترح برغبة ضمن بند ما يستجد على جدول الأعمال؟

**(أغلبية موافقة)**

**الرئيس :**

شكرا، والآن نفتح المجال لمقدمي المقترح، الأخ النائب فاضل عباس السواد تفضل. فقط (٣) دقائق الله يحفظك.

**النائب فاضل عباس السواد :**

شكرا معالي الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إخواني هذا المقترح تقدمنا به بصفة الاستعجال لأنه لا يوجد هناك وقت لتدارك تبعات هذا القرار من خطورة، هناك خطورة

فادحة سوف تقع على ما يربو على (٤٥٠) عائلة مواطنة بحرينية، صدر قرار من قبل وكيل وزارة الأشغال وشؤون البلديات ممثلة في وكيل الزراعة والثروة السمكية بمنع حوالي (١٧٠٠) من المراكب البحرية وبمسمى (البوانيش) من صيد الروبيان، وذلك بحجة أن هذا الصيد (الروبيان) يدمر البيئة البحرية وما إلى هنالك. أصحاب السعادة، هذا القرار قد أصاب مقتل المواطنين، لأن هؤلاء المواطنين يمتنون هذه المهنة أبا عن جد، لا يوجد لديهم مصدر رزق آخر غير امتحان صيد الروبيان، إذا صدر قرار من دون دراسة ومن دون وجود ما يمكنهم التعويل عليه من مصدر رزق، سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية لمواطنين ليس لهم مهنة غير هذه المهنة، أرجو من هذا المجلس الموقر أن يتدارك هذا الأمر وأن تكون الحكومة الموقرة أمام مفترق طريق، إما أن تتدارك هذه المحنة التي تواجه المواطنين، وأن تقوم...

**الرئيس :**

انتهى وقتك الله يحفظك، والنقطة واضحة جدا، شكرا جزيلا. الكلمة الآن لسعادة النائب عمار حسين عباس، تفضل، معذرة. سعادة السيد غانم بن فضل البوعيين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**

إذا الأخ عمار.....

**الرئيس :**

قلنا عمار دكتور، ولم نقل هشام.

**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**

لا لا، قالت عمار البناي تحديدا، فأنا أقول له إذا له الرغبة في الكلام فأنا ليس عندي مانع بأن أتأخر...

**الرئيس :**

النائب عمار حسين عباس يكتفي.

**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**

لا، أريد أن أصوب - يا معالي الرئيس - والإخوة الأعضاء، أريد أن أصوب، أولا هذا العنوان ليس دقيقا، لن أقول خطأ ولكن ليس دقيقا، وقف قرار منع الصيد (البوانيش) من الإبحار وصيد الروبيان، القرار لم يقل ذلك مطلقا، القرار يتكلم، القرار قرار تنظيمي بحت وليس

من حق الحكومة أن تمنع ممتنها عن استخدام مهنته من أجل الرزق أولاً. ثانياً: القرار لم يصدره وكيل الوزارة، وكيل الوزارة ليس من حقه إصدار قرارات مثل هذه، القانون فوض الوزير المختص وهو وزير الأشغال وشؤون البلديات والتي تدخل فيها الثروة البحرية أن يصدر قرارات منظمة، فصدر قرار كما قلت بتوقيع الوزير، ويفوض الوكيل لتنفيذ هذا القرار، القرار يقول طال عمرك المادة الأولى، عنوانه أولاً: قرار رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠١٨م بشأن حظر الصيد البحري بواسطة شبك الجر القاعية التي تسمى (الكراف)، وليس منع صيد الروبيان، صيد الروبيان مسموح ويذهب الناس ولا يوجد أحد منعهم. المادة الأولى: (يحظر الصيد البحري باستخدام شبك الجر القاعية (الكراف) في المياه الإقليمية لمملكة البحرين) هذا هو القرار، يمنع طريقة مدمرة للبيئة، أنا لست اختصاصياً، ولكن أنا كموظف عام وأنتم أيضاً شخوص عامة كونكم نواباً من حقكم أن تتابعوا هذا الموضوع، وما هو المقصود منه، وما هو حال البيئة البحرية حالياً، ووزارة الإعلام على فكرة كانت هناك برامج وأفلام توعوية خرجت ترينا القاع البحري الذي فقد من قيمته (%٩٠) حسب المختصين، لم يبق في البيئة البحرية القاعية إلا (%١٠) صالحة لحياة الأسماك، فقط طريقة معينة مدمرة، أنا أتيت من بيئة بحرية وأعرف ما هو الكراف، أن تمحو القاع بما يسمى بالسلاسل والخشب الثقيل وغيره، تمحو القاع أي أصغر روبان وأصغر كائن بحري وأصغر قوقعة يشيلها، ولكن لا يوجد أحد منع البحارة من أن يقوموا بطرق أخرى للصيد، الشباك وغير الشباك المسموح بها ولكن الجر القاعي هذا ممنوع وهذا من حق الوزير أن يصدر قراراً منظماً للعملية، تريدون الاستمرار في تدمير البيئة البحرية لكم، تريدون أن تسألوا أكثر وتفسروا أكثر فهو أن يحال الموضوع على اللجنة المختصة ويأتيكم الوزير المعني والخبراء المعنيون، هذا القرار على فكرة أيده حتى الكثير من البحارة حسبما رأيناه نحن في الأفلام التلفزيونية، البحارة أيدوا هذا القرار لأنه فعلاً قاتل بالنسبة للبيئة البحرية، أنا أتصور هذا الطلب تحديداً أن يذهب لأنه فيه سوء فهم، عنوانه سوء فهم، ومضمونه سوء فهم، أتمنى أن تسمعوا من المختصين، اللجنة القادمة -إن شاء الله- وهي المرافق العامة والبيئة ويأتيكم الأشخاص المسؤولون عن هذه العملية ويشرحون لكم بالكامل ما هو هذا القرار وما هو المقصود منه، ولكن أؤكد وإذا كان يا معالي الرئيس أصر المجلس على إحالته للحكومة أن يعدل العنوان لأنه فعلاً مخالف للحقيقة، فعلاً مخالف للحقيقة، شكراً معالي الرئيس.



الرئيس :

شكرا، ننتقل الآن لمقدمي المقترح، الأخ النائب عمار حسين عباس تفضل، يكتفي،  
إذن الأخ النائب هشام أحمد العشيرى تفضل، لديك (٣) دقائق.

النائب هشام أحمد العشيرى :

(٥) دقائق.

الرئيس :

(٣) دقائق للتحدث، نحن اتفقنا على ذلك.

النائب هشام أحمد العشيرى :

(٥) دقائق، بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس أولا قبل عام تقريبا كان صيادو الروبيان مسموحا لهم أن يصيدوا بالقوارب التي نحن نسميها (الطرايد)، استدعتم إدارة الثروة السمكية أن حولوا إذا تريدون أن تحتفظوا بالرخص، حولوها إلى (بوانيش)، وحولوها إلى (بوانيش)، وخسروا الفلوس ودخلوا، أنا لا أعرف أنا مثلك سعادة الوزير من بيئة بحرية، أنا لا أدري (الكراف) وغيره ولكن الذي سمعته من البحارة أن صيد الروبيان لا يكون في أماكن فيها مثلا (فشوت) أو شيء يضر الثروة السمكية، هذه نقطة. النقطة الثانية نحن إذا أحببنا أن نجعل شيئا سنجمله، إذا أحببنا أن نعمل شيئا سنعمله، وهذا معروف في الإعلام، إذا هم عرضوا فيلما وقالوا إن (الكراف) يدمر أنا سأتي لك بفيلم إن صيد الروبيان لا تكون في الأماكن الطينية وسأتي لك بأفلام هذه نقطة. النقطة الثالثة نحن عندما نحب أن نفرض قرارا وسيضر بشريحة كبيرة، ليست لدي مشكلة، نفذ القرار ولكن تعال وأعطهم فرصة وعودهم، أنت عندما جئت يا حكومة لكي تمنعي الخمر في الفنادق الدرجة الثالثة أو ماذا تسمى أعطيتهم لأخر السنة وقلت لكم ضبطوا أوضاعكم، الآن ناس تعيش وفي لحظة تقول لي تعال سأمنع قرارهم، ودعهم يظلوا عاطلين عن العمل؟ كل صياد خلفه أسرة، أنا لا أقول لك بأنني أؤيد (الكراف)، ولكن أقول اجلس معهم مثلما أعطيت الحكومة التقاعد الاختياري، تعال واجلس معهم ودعنا نحل المشكلة وأعطهم فرصة، تنازلوا عن رخصة صيد الروبيان وعودهم، يوجد صندوق، سمو رئيس الوزراء في العام ٢٠٠٩م عندما امتنع الصيادون عن صيد السمك نزل لهم بنفسه

وأعطاهم صندوقا استثماريا في تمكين لدعم ماذا؟ الصيادين، عوضوهم من هذا، أنا أعلم بأن الحكومة لديها تقشف، لا أريد الحكومة أن تدفع من جيبتها، ولكن توجد صناديق استثمارية، في شركات كبرى حسبما سمعنا عرضت على الحكومة أنها تعوض الصيادين، نحن محتاجون إلى تعويض، أعطهم شيئا ودعمهم يدخلوا في مجال ثان غير صيد الروبيان، أنا أتفق مع سعادة الوزير أي شيء يدمر البيئة البحرية نحن معاه، تعال وانظر الجزر الصناعية التي عندنا في المحرق دمرت الدنيا، لم أر أنكم تكلمتم عنها بأنها تدمر البيئة البحرية؟ تعال وانظر للمشيدات التي يتم رميها أمام خفر السواحل وأمام الحكومة يحملونها في (الطرايد) ويرمونها في البحر وكل واحد يملك له جزءا في البحر لم تتكلموا عنها، فقط تتكلمون عن (الكراف والكراف)؟

**الرئيس:**

شكرا، الأخ النائب علي محمد إسحاق تفضل.

**النائب علي محمد إسحاق :**

شكرا معالي الرئيس، أنا أعتقد أن الموضوع حساس جدا، دعونا نأخذها حتى من الناحية الإنسانية، نحن نتكلم عن (٤٥٠) إلى (٥٠٠) عائلة جالسة بدون أي مدخول، فتصور أي مسؤول يتخذ مثل هذا القرار في يوم وليلة؟ أي بدون أن نعطيهم أي فرصة لكي يعدلوا وضعهم، يسددوا التزاماتهم، لا بالعكس مجرد أن وقفوا بالأمس في الشارع جميعهم تم سحبهم إلى مركز الشرطة وتم إيقافهم، فما بالك الآن هم إذا مشي هذا الموضوع عليهم أيضا سيذهبون إلى مركز الشرطة بسبب الالتزامات المالية التي عليهم للبنوك، فيجب أن نفكر من الناحية الإنسانية في الأخير هذا المواطن البحريني جالس يدفع الثمن بمجرد قرار أخذناه، نفس ما قال أخي النائب هشام العشيرى نحن إذا سنفكر فيها البيئة البحرية نحن كلنا نفكر في البيئة البحرية ولكن يجب أن نأخذها من جميع النواحي من ناحية (الكراف) ونأخذ أيضا الدفان الحاصل، هل الدفان الحاصل يؤثر أم لا يؤثر؟ بيع الرمل البحري هل يؤثر أم لا يؤثر؟ فهذه الأمور لازم أن نأخذها من جميع النواحي ولا نأخذ فقط الجماعة البحرينيين أي المهنة التي هي (١٠٠%) يعمل فيها بحرينيون نأني ونرصهم ونوقف أرزاقهم مقابل أن نقول والله البيئة البحرين ستخترب، إذا البيئة البحرية ستخترب ليس فقط بسبب (الكراف)، هناك الكثير من الأشياء بسببها البيئة البحرية تخترب، دعونا نوقفها

بالكامل ودعونا نعطي الشباب الفرصة لتصليح وضعهم أو مثلما تفضلوا أن تمكين لديهم صندوق والإخوان كلهم يقولون بأن تمكين لديهم صندوق دعمهم يدعمون الشباب ويسددون الالتزامات المالية التي عليهم، وبعد ذلك يغيرون اتجاههم في أعمالهم، شكرا معالي الرئيس.

**الرئيس:**

شكرا، الأخ النائب غازي فيصل آل رحمة تفضل.

**النائب غازي فيصل آل رحمة :**  
أكتفي.

**الرئيس :**

لأنك أنت أحد مقدمي المقترح ولكن إذا تكتفي خلاص، الذي سيحصل إذا مجلسكم يوافق على هذا الاقتراح برغبة ونحيله إلى الحكومة بصفة الاستعجال في ذات الجلسة، لو سمحتم، دعونا نصوت على الاقتراح.

**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**  
لا، لا، لدي ملاحظة.

**الرئيس:**

سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تفضل.

**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**

لا توجد إشكالية في الإحالة ولكن كما قلت قبل قليل العنوان خطأ إذا يوافق الإخوان بعد الذي سمعوه مني، وهي منع طريقة واحدة فقط من طرق الصيد وليس قرار منع مراكب الصيد والكلام هذا يتكلم عن كل البحارة واقفين وليس لديهم أشغال، لا في الحقيقة هي طريقة واحدة مؤذية تم إيقافها فقط، إذا النص يتعدل.

الرئيس :

نعم، سعادة الدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس إذا تقترح تعديل للنص؟ تفضل.

رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس :

الأمر يعود إلى أصحاب السعادة مقدمي الاقتراح، إذا وافقوا على ملاحظة سعادة الوزير أعتقد أنه ممكن أن يطلبوا التعديل وهو أن تصدر موافقة المجلس على المقترح بصيغته المعدلة ويحال إلى الحكومة، شكرا.

الرئيس :

نصوت على هذا الموضوع إذا توافقون على إعادة صياغة المقترح برغبة بالنسبة للعنوان، هل أنت أحد مقدمي المقترح؟

النائب فاضل عباس السواد :

نعم.

الرئيس:

حسنا، النائب فاضل عباس السواد تفضل.

النائب فاضل عباس السواد :

القرار الصادر طبعا لم نطلع عليه، لم يطلع عليه أيضا البحارة، مضمونه لم نعرف ما هو المضمون، القرار كان فقط بأن هذه البوانيش يمنع إبحارها من أجل الصيد، لم نعلم بمضمونها ولم نعلم حتى مصطلحاتها أو الكلمات الواردة فيها، لم نرها، هذا العنوان هو عنوان الواقعة التي نحن بصدها، لا نتكلم عن منع طريقة معينة لأننا مثلما تفضل إخواني لم نذكر بأننا مع (الكراف) أو ضد (الكراف)، حتى في هذه الورقة لم نذكر بأننا مع هذا النوع من الصيد أو ضد هذا النوع من الصيد، نحن لم نذكر بل نحن أمام حالة إنسانية وهذه الحالة الإنسانية مستعجلة وطارئة يجب بحث الحل لها الآن وليس غدا، هذا ما نتكلم عنه، مسألة الشكليات هذه مسألة لسنا مهتمين لها بقدر ما نحن مهتمون بمضمونها، شكرا.

الرئيس :

إذن أنتم الذين قدمتم المقترح هل أنتم مصرّون وملتزمون بما تم تقديمه من عنوان كما هو؟

النائب فاضل عباس السواد :

نعم.

الرئيس :

حسنا، هل ممكن لمجلسكم أن يصوت على رغبتكم بإحالة هذا الموضوع بصفة الاستعجال إلى الحكومة...

(بعض النواب يطلبون التحدث)

الرئيس :

لا، الله يسلمكم دعونا نصوت على الموضوع الله يبارك فيكم لأنكم أنتم تريدون أن تحولوا الموضوع للنقاش، هل يوجد مؤيد ومعارض؟ هل أنت مؤيد؟

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

نعم.

الرئيس:

النائب عبدالنبي سلمان أحمد تفضل.

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

على أساس أيضا أن نكون واضحين، معالي الوزير يتكلم عن شكليات، فعلا مثلما ذكر سعادة النائب فاضل، هذا يمكن الاتفاق عليها ولكن دعونا نكون واضحين أيضا، مثلما ذكر الدكتور هشام العشيرى المسألة فيها جانب إنساني وفيها جانب إداري، البحارة نحن جلسنا معهم أكثر من جلسة يا معالي الرئيس يطلبون تنظيم مهنة الصيد،

سعادة الوزير كان معنا في برلمان ٢٠٠٢م ويعرف أن هذه القضية هي قضية قديمة جدا وشارك أيضا بكلام جيد في هذه القضية في العام ٢٠٠٢م، المسألة المطلوبة يا معالي الرئيس هو كيفية أن الحكومة تبادر إلى تنظيم الصيد، يعني تصوري يا معالي الرئيس هناك الآن بحارة يتكلمون عن (١٦٠٠) رخصة صيد روبيان في الوقت الذي يتكلم البحارة المحترفون أن بحر البحرين لا يتحمل إلا (٦٠٠) سفينة بالإضافة إلى ذلك أنه رخص أعطيت لمتنفذين في الدولة خلال هذه الفترة من العام ٢٠٠٢م إلى حد الآن وصلت إلى (١٦٠٠)، هذا الكلام يضاف إليه أيضا عامل الدفان، مسألة التنظيم يدخل فيها عامل دفان البحر، هناك جزر، هناك مدن بنيت على فشوت قيمة جدا بالنسبة للثروة السمكية، عشرات الفشوت دمرت بسبب الدفان، هذه مسألة، المسألة الأخرى أيضا أن البحارة يطلبون التعويض ليس للخروج من المهنة ولكن لا يوجد مصدر رزق آخر، هم يريدون أن يستمروا في هذه المهنة ولكن بشرط أن تنظم وأن توضع الأمور في نصابها، سعادة وكيل وزارة البلديات بالأمس جلس معهم واتفق مع كل النقاط التي أوردوها، لماذا لا تتفق الحكومة؟ سمو رئيس الوزراء كرر أكثر من مرة مثلما ذكر الإخوان خرج بنفسه إلى البحارة في الحد وفي سترة وفي غيره، لماذا لا يوضع هذا الأمر في نصابه؟ لماذا تترك الأمور فقط في أيدي من يضربون أرزاق الناس؟ (٤٥٠) أسرة معالي الرئيس ليست بمسألة سهلة، يفترض على هذا المجلس ألا يحيلها فقط وإنما يصر على الحل الآن، شكرا.

**الرئيس :**

إحالتها بصفة الاستعجال لا يعني بأننا لا نوجه نحو الحل إنما يجب أن يأخذ القنوات الصحيحة والإجراءات الصحيحة من أجل الوصول إلى الحل، أنتم أثرتم الموضوع وبصيغة الاستعجال ومصرون على نفس العنوان الموجود، إذن يجب على مجلسكم الموقر هو الذي يصوت على الإحالة إلى الحكومة بصفة الاستعجال لكي تتم الإجراءات مثلما تريدون، الآن كان لدينا مؤيد هل هناك من معارض لهذا المقترح؟ المعارض لهذا المقترح تحديدا، نحن قلنا مؤيدا وإذا يوجد هنالك معارض، النائب محمد إبراهيم السيسي البوعينين تفضل.

## النائب محمد إبراهيم السيسي البوعينين :

السلام عليكم أيها الإخوان جميعا، هي ليست معارضة بقدر ما هو توضيح للموضوع، الموضوع هو قرار صدر طبعا ولا شك أن (الكراف) يؤدي إلى تدمير البيئة البحرية، وأنا من بيئة بحرية ومعظم المتضررين هم من أهالي قريتي تقريبا، ولكننا جلسنا معهم وأخذنا آراءهم، الرأي الموجود عند معظم البحارة اليوم لا شك أنه أثر على مدخول أسر كبيرة في حاجتين، أولا: توقيت القرار كان في منتصف موسم صيد الروبيان، بعدما أعد البحارة عدتهم، وبعدها اقترضوا، وبعدها تدينوا، فصدر القرار، القرار الآن من تطبيق شهر تقريبا، يعني العودة له صعبة، لأنه لم يتبق إلا شهر ونصف وينتهي موسم صيد الروبيان، إلى منتصف شهر فبراير تقريبا، أو إلى شهر مارس، نحن هنا نتكلم عن تعويض البحارة تعويضا مجزيا وليس إيقاف القرار، القرار وقف حيز التنفيذ شهرين الآن، من الصعوبة أنا أرى إيقافه، ولو كانت هناك بادرة من الحكومة تشكر عليه إذا كان البحارة لديهم استعداد للعودة مرة أخرى لصيد الروبيان، لكن توقيت القرار في منتصف الموسم بعد أن كان على البحارة التزامات مالية من رواتب ومن قروض وغيره، هذا الموضوع المهم، لذلك نطالب الحكومة بتعويضهم تعويضا مجزيا، إنما البوانيش لم يتم منعها، البوانيش مازال مسموحا لها، ولكن بطرق أخرى، هي طريقة الصيد بالشباك القاعية وهي الكراف هي التي منعت فقط، نحن نقول إذا الحكومة عندها أو الثروة الزراعية بحكم تخصصهم لديهم طريقة أخرى لصيد الروبيان، بالعكس دعهم يطرحونها ويتدرب عليها البحارة، لكن الشيء المهم تعويض البحارة، تعويض البحارة عن الضرر الذي لحق فيهم، حتى اليوم لو مررنا القرار مرة ثانية الضرر واقع على البحارة وأصبح ربما بالآلاف الدنانير، فنحن نقول من الصندوق الذي أمر به سمورئيس الوزراء في السابق، أو عن طريق تمكين، ممكن عن طريق البحارة، والمبالغ موجودة، تعويضهم بمبلغ مجز، وهذا أنا رأيي في الموضوع، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا، إذن أعتقد أن الموضوع واضح لمجلسكم، الذين قدموا المقترح برغبة وضحوا، مؤيد ومعارض وضحوا وجهة نظرهم، أتمنى منكم أن يكون هناك تصويت على المقترح برغبة من أجل إحالته إلى الحكومة بصيغة الاستعجال، وكلمة صيغة الاستعجال هو

الوصول إلى ما تريدونه من حلول ومن مقترحات من جهة الحكومة، يحال إليهم في ذات الجلسة اليوم، من هم الموافقون على ذلك؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

شكرا، إذن يحال إلى الحكومة، وبذلك ترفع الجلسة ولكم كل الشكر.

(رفعت الجلسة في الساعة ١٠:١١ صباحا)



فوزية بنت عبدالله زينل  
رئيس مجلس النواب



راشد محمد بونجمة  
الأمين العام لمجلس النواب

(انتهت المضبطة)